



Munich Personal RePEc Archive

**The Gulf "Coordination" rather than
"Cooperation" Council: Challenges
before the member countries of
establishing a union**

Al-Ubaydli, Omar

10 March 2014

Online at <https://mpa.ub.uni-muenchen.de/55451/>
MPRA Paper No. 55451, posted 25 Apr 2014 06:46 UTC

مجلس "التنسيق" وليس "التعاون": تحديات الاتحاد أمام الدول الأعضاء

د. عمر العبيدلي

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية
والطاقة

أبريل 2014

نُشرت نسخة محررة لهذه الورقة في ملحق اتحاد
دول الخليج العربية: أفاق المستقبل في مجلة
السياسة الدولية (عدد 196، أبريل 2014)

تحقيق هدف جماعي. وانتشار هذه العقلية يفسّر فشل تحقيق مردود كبير للمشاريع الاقتصادية الخليجية، كما أنه يهدّد نجاح مشروع العملة الموحّدة. وإن أرادت الدول الخليجية أن تنظر إلى الاتحاد جدية، فعليها أن تجري تغييرات أساسية في بنية مجلس التعاون وفي تصوراتها عن متطلبات التفاعل البناء. والخبرة الأوروبية المتمثلة في الاتحاد الأوروبي تشكّل مصدراً مفيداً من المعلومات والتوصيات عن الطريق الأفضل لتحقيق هذا المشروع الطموح والواعد.

الخلفية: مبادئ التنسيق والتعاون في نظرية

الألعاب

تميّز نظرية الألعاب «game theory» في مجال الاقتصاد بين نوعين من التفاعل البناء بين اللاعبين: التنسيق «coordination game» والتعاون «cooperation game»¹. التنسيق: يتاح مجال للتنسيق حينما تميّز اللعبة بنقص معلوماتي يهدّد مكتسبات اللاعبين ويغيب أيّ تضارب في مصالحهما.

وعلى سبيل المثال في لعبة السياقة، من مصلحة جميع اللاعبين أن يتفقوا على السياقة في المسار الأيسر أو الأيمن حصرياً؛ تفادياً لاصطدامات مباشرة. ولكن في بداية اللعبة ربما يجد اللاعبون أنفسهم غير متأكّدين من نوايا الآخرين، ويدفعهم قلقهم نحو تنسيق خبراتهم مع الآخرين (مثلاً في أمريكا على اليمين وفي المملكة المتحدة على اليسار). والنقطة

المقدمة

حقّق مجلس التعاون للدول الخليجية العربية إنجازات ملحوظة منذ إنطلاقه في عام 1981، ومبدئياً تطوّر من تعاون أمنيّ وعسكريّ إلى تكامل اقتصاديّ يتمثّل في وحدة جمركية وسوق مشتركة وخطة ملموسة لإنشاء عملة موحّدة. وتطمح الآن بعض الدول الأعضاء لتحويل العلاقة من نمط تعاونيّ إلى اتحاد ربّما شامل، وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والدفاعية والسياسات الخارجية. ويخلق حلم الاتحاد مجالاً لتحقيق مكتسبات كبيرة وغير مسبوقه للدول الخليجية. ولكنّ من بين الدول المتحمّسة نسبياً هناك تصوّر بأنّ من الممكن صياغة اتحاد لا يمسّ باستقلال وسيادة الدول الأعضاء، ودون تعرّض الدول الصغيرة لهيمنة الدول الكبرى.

هذا مبدأ خاطئ جذرياً وغير واقعيّ؛ لأنّ التعاون الفعّال يقوم على التنازل عن المصلحة الآنية لأجل

¹ Hardin, R. (1995). One For All. Princeton University Press.

الجوهريّة أنّ التنسيق الناجح لا يقوم على تنازل أيّة جهة عن مصلحتها الآنيّة، ولا يعتمد على تصرّف اللاعبين ببعده نظر، بل إنّ مجرد محاولة تجاوز تحديات معلوماتيّة. وبالتالي تحقيق النجاح الجماعي في لعبة التنسيق يتطلب فتح قنوات اتّصال وتوجيهاً مركزيّاً فقط.

التعاون: يعتمد مبدأ التعاون على وجود تضارب في مصالح اللاعبين. وتتميّز لعبة التعاون بالمواسفات التالية. أوّلاً: إنّ اخذ اللاعب الفلاني قراره بناءً على مصلحته الخاصة القصيرة المدى - القرار الأنانيّ، فإنّه يضرّ اللاعبين الآخرين. وثانياً: يقلّ حجم مكتسبات اللاعب الأنانيّ عن حجم خسائر اللاعبين الآخرين. وبالتالي تعتمد المصلحة الجماعية على اللأناييّة. وثالثاً: إنّ إقناع اللاعبين بالالتزام بالقرارات التعاونيّة والتنازل عن القرارات الأنانيّة، يعتمد على مبدأيُّ بَعْدِ النظر والتعويض.

وعلى سبيل المثال في لعبة صراع الأسعار، تتنافس شركتان متماثلتان على سوق مشترك. تسيطر الشركة ذات السعر الأدنى على كلّ السوق، وتساوي أرباح الوحدة المباعة الفارق بين سعر الوحدة وكلفتها. وإن عرضت الشركتان نفس السعر فينقسم السوق بينهما، إذاً ماذا سيحصل في هذه اللعبة؟ جّد كلّ شركة أنّ في مصلحتها أن تضمن أنّ سعرها يقلّ عن سعر الشركة الأخرى؛ لكي تستحوذ على السوق بكاملها. بشرط أنّ يقلّ سعر الوحدة عن كلفتها. وبالتالي ستطلق الشركتان صراع خفض الأسعار «price war» إلى أن يضرب

سعر الوحدة كلفتها. وينقسم السوق بين الشركتين دون تحقيق أيّة أرباح. ولو تمكّنت الشركتان من التعهّد بعرض سعر مرتفع موحد، فستحصلان أرباحاً ملحوظة ولكن الأناييّة وقصر النظر يمنعان ذلك.

وأهمّ ميزة لألعاب التعاون هي أنّ فتح قنوات الاتصال بين اللاعبين والتوجيه المركزي غير الإلزامي لا يكفيان للنجاح المشترك، بل إنّ يتطلب بَعْدِ نظر وهيكلًا شفافاً لإجراء أيّة تعويضات مطلوبة.

وماذا بالنسبة لدول مجلس التعاون؟ في لغة نظرية الألعاب، تلعب الدول الأعضاء عديداً من الألعاب، منها ألعاب تعتمد على التنسيق وأخرى تتطلّب تعاوناً لتحقيق المصلحة الجماعية. والمشكلة الأساس هي أنّ هيكل المجلس ومفهوم المشروع يقومان على مبدأ التنسيق وليس التعاون. ولقد تجاوزت الدول الخليجية منذ زمن مرحلة حصد المكتسبات عبر التنسيق، وإن كانت ترغب في تحقيق منافع جديدة فعليها أن تعيد هيكله المجلس وأن تغيّر مفهومها عن طبيعة التفاعل البناء بين الدول الأعضاء جذريّاً.

الواقع: مجلس للتنسيق وليس التعاون

يتكوّن مجلس التعاون من خمس مؤسّسات أساس، فضلاً عن لجان متعدّدة، بعضها دائمة وأخرى مؤقتة، وبحسب الحاجة.² ويوجد على قمة الهرم المجلس الأعلى، وتشمل مسؤولياته: رسم السياسات الشاملة لمجلس التعاون، وإقرار الميزانية، والتوصيات.

Alasfoor, R. (2007). The Gulf Cooperation Council: Its Nature and Achievements. Lund: Lund University.

والقوانين المطروحة عن طريق المجلس الوزاري والأمانة العامة، إضافة لتعيين الأمين العام نفسه. وبين المؤسسات الخمس يحمل المجلس الأعلى أهم دور تنفيذي. ويستند المجلس الأعلى والمجالس الأخرى على نصائح الهيئة الاستشارية حسب الحاجة. ومسؤولية رسم السياسات الجزئية تابعة إلى المجلس الوزاري الذي لا يملك أية صلاحيات تنفيذية، فيرفع توصياته إلى المجلس الأعلى. وفي حالة بروز خلافات - خصوصاً في الشؤون المتعلقة بدستور مجلس التعاون - تتبع الجهات المعنية هيئة تسوية المنازعات. وأخيراً وفيما يخص الأعمال اليومية لمجلس التعاون، إضافة للتخطيط ذي المدى البعيد، تقع المسؤوليات ضمن واجبات الأمانة العامة. وفيما يخص موضوع الورقة، فإن أهم مواصفات لهيكل مجلس التعاون هي على النحو التالي:

أولاً: تتركز الصلاحيات التنفيذية في المجلس الأعلى، وهو كيان غير مستقل عن الدول المنفردة. بل إنه يتكوّن من الزعماء الستة مع نوابهم.

ثانياً: لا يوجد كيان مستقل أو شبه مستقل يتخطى الحدود الوطنية، ويملك صلاحيات تنفيذية أو موارد ملحوظة، وإن المؤسسة الأقرب للتمتع بتلك المواصفات هي الأمانة العامة، ولكن لا تزال صلاحياتها ومواردها الفعلية محدودة.

هذه المواصفات تعكس رسم المجلس لغرض تنسيقي - وليس تعاونياً - استخداماً لمصطلحات

نظرية الألعاب. أمّا مؤسسات مجلس التعاون فتؤدّي دوراً معلوماتياً غير أنّها ليست مهياًة لتنفيذ مشاريع تعاونية ومتابعة الالتزام بالقرارات التي تخدم المصلحة العامة على حساب مصالح بعض الدول الأعضاء. ومن الجانب العملي إن نظرنا في تاريخ المشاريع الجماعية لدول مجلس التعاون فسنجد أنّ الإنجازات تتركز في المشاريع التي تقوم على التنسيق بالأساس، وأمّا ما يعتمد على التعاون فيتعرقل، إذا لم يفشل بشكل عام.

وعلى سبيل المثال تشكّل المشاركة في الألعاب الحربية نشاطاً جماعياً قائماً على التنسيق؛ لأنّ مفعول الألعاب يتزايد حينما يرتفع عدد المشاركين. وليس من مصلحة الدولة المنفردة الانشقاق عن المجموعة؛ ولذا، نرى تفاعلاً ناجحاً بين الدول الخليجية في هذا المجال.³ ولكن فيما يخصّ توحيد منظومات الأسلحة والذخائر، فهذا مشروع أصعب: تمّ بناء كلّ قوّة مسلّحة بمنظومة خاصّة، قبل طرح موضوع توحيد المنظومات، فمن مصلحة الكويت (مثلاً) أن تطالب من الدول الأخرى الالتزام بالمنظومة الكويتية؛ لكي تتفادى الكويت كلفة تغيير منظومتها.⁴

وفي حالة شبكة سكة الحديد الخليجية، بما أنّ المشروع طُرح بشكل جماعي قبل إطلاقه، فقد أدركت الدول المشاركة أنّ توحيد المنظومة لن يأتي على حساب أية مصلحة منفردة - ممّا يجعل المشروع

3 Arab Times (2013). "GCC Forces Finish 17-Day War Games," Accessed on 5/3/14.

4 Cordesman, A., Mohamed, O., Shelala, R. (2013). "The Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and the Arabian Peninsula". Center for Strategic and international Studies.

المتعدّدة أمام القطاعات الخاصّة الخليجيّة حينما تسعى للاستفادة من السوق الخليجيّة.⁸

إذاً بناءً على ما سبق، فمن الواضح - وفق مصطلحات نظرية الألعاب- أنّ مجلس التعاون ليس مجلساً تعاونياً، بل هو مجلس تنسيقي. حينما تُرسم وتُقرّ اتفاقية يعتمد تفعيلها على تنازل الدول الأعضاء عن مصلحتها الخاصّة؛ لغرض تحقيق مصلحة جماعية، يتعرقل المشروع عموماً. إذا لم يفشل إطلاقاً. ولذلك نرى وحدة جمركية غير مفعّلة عشر سنوات بعد إقرارها، فضلاً عن سوق مشتركة غير مفعّلة ومنظومات أسلحة وذخائر غير موحّدة وإلخ. وأمّا المشاريع التي تقوم على تبادل المعلومات بطريقة منتظمة ولا تختوي على أي تضارب في المصالح، فهي التي تتركز فيها الإنجازات الملموسة للمجلس.

الآخذ: ما المطلوب؟

عودة إلى مصطلحات نظرية الألعاب، فإنّ الآخذ الخليجي مشروع تعاوني بالأساس وليس تنسيقياً فقط، ويعتمد تفعيله على رسم آليات متقدمة ومعقّدة لمعالجة تضاربات عديدة في مصالح الدول الأعضاء. ويُعتبر الآخذ حلقة تأتي في نهاية سلسلة طويلة من خطوات تكاملية، منها اتفاقية تجارة حرّة، ووحدة جمركية، وسوق مشتركة، وعملة

أمرأً تنسيقياً. وإلى الآن تقدّم بشكل معقول.⁵ وعلى عكس ذلك نرى أنّ مشروع السوق المشتركة - وهو مشروع تعاوني بالأساس - واجه وما زال يواجه كمّاً هائلاً من المشاكل؛ لأنّ كلّ دولة منفردة لا ترغب في التنازل عن مصلحتها الخاصّة، ومؤسسات مجلس التعاون غير قادرة على فرض الالتزام على من يخالف القانون.⁶ وينعكس هذا الفشل الجذري في كافة الإحصائيات. وعلى سبيل المثال حسب البيانات الرسمية الصادرة من الأمانة العامة لمجلس التعاون في 2011:⁷

- بلغ عدد الخليجين غير السعوديين العاملين في القطاع العام السعودي 23
- بلغ عدد الخليجين غير العمانيين العاملين في القطاع الخاص العماني 32
- بلغ عدد العمانيين المالكين لعقار في قطر اثنين مقارنة بـ 966 في الإمارات العربية المتحدة
- بلغ عدد المصارف الخليجية غير القطرية العاملة في قطر واحداً
- بلغ عدد القروض الحكومية الكويتية الممنوحة لمشاريع خليجية غير كويتية ثلاثة

والإحصائيات أعلاه ليست مستعرضة لإدانة أية جهة محدّدة، فالهدف هو مجرد كشف مدى الفشل في تفعيل السوق المشتركة (كلّ دولة لها مخالفات عديدة). ويرصد - دورياً - آخذ غرف التجارة المعوّقات

⁷ Gulf Cooperation Council Secretariat General. (2012). The Gulf Single Market: Facts and Figures (5th edition).

⁸ Federation of GCC Chambers. (2012). Report on the Gulf Single Market: Obstacles and Solutions.

⁵ Muscat Daily (2014). "Oman's Rail Project Picking Up Pace," Accessed on 5/3/14.

⁶ Abdulghaffar, M., Al-Ubaydli, O., Mahmood, O. (2013). "The Malfunctioning of the GCC Single Market: Features, Causes, and Remedies," Middle Eastern Finance and Economics, 19.

مثل للتعاون الناجح: الاتحاد الأوروبي

في حالتها الراهنة، فإنّ مؤسسات الاتحاد الأوروبي مصمّمة لكي تسمح للدول الأعضاء بالتعاون، وليس التنسيق فقط. أُسس الاتحاد الأوروبي في عام 1952 (تحت صيغة المنظومة الأوروبية للصلب والفحم). ويضمّ اليوم 28 دولة وما يزيد عن 500 مليون نسمة؛ ولذلك فمن المتوقع أن يتجاوز مجلس التعاون تطوراً وتعقيداً. ويتكون الهيكل من أربع مؤسسات رئيسة فضلاً عن مؤسسات داعمة عدة.⁹

المجلس الأوروبي هو أهمّ المؤسسات، ويرادف المجلس الأعلى لمجلس التعاون. وكذلك يرادف مجلس الوزراء الأوروبي المجلس الوزاري لمجلس التعاون. وإن رغبتنا أن نفهم لماذا نجح الاتحاد الأوروبي في تفعيل سوقه المشتركة خلال ستّ سنوات (1986-1992)، مقارنة بالنقص الكبير في التفعيل لدول مجلس التعاون بعد مرور ستّ سنوات (2008-2014). فالسبب المحوري يرتكز في المفوضيّة الأوروبية. وهناك حالات تشابه ثانوية بين المفوضية الأوروبية والأمانة العامة لمجلس التعاون، ولكن الاختلافات المهمّة بينهما هي ما يلي:

1. المفوضيّة الأوروبية جهاز تنفيذي بالأساس، وليس استثنائياً أو داعماً كالأمانة العامة لمجلس التعاون.

موحّدة وغيرها. وما يلفت الانتباه في هذه الخطوات المقرّرة نظرياً هو غياب تنفيذها وتفعيلها بطريقة كاملة؛ وذلك بسبب عدم نضوج مؤسسات مجلس التعاون: لا توجد مؤسسة مركزية خليجية تمثّل المصلحة الخليجية المشتركة، وتتميّز بصلاحيات ملموسة لفرض قرارات تنفيذية على الدول الأعضاء ومحاسبة من يخالفها. في حالته الراهنة، فإنّ مجلس التعاون يشبه منتدىّ لستّ مصالح منفصلة.

واستمرار ممارسة حقّ التمتع بعدم الانضواء ضمن المجموعة لكلّ عضو. على كلّ قرار رصين، يعرقل تقدّم مشاريع المجلس. كما إنّ الإصرار على ألاّ يمسّ الاتحاد باستقلال وسيادة الدول الأعضاء يدلّ على عدم استيعاب متطلّبات الاتحاد بطريقة جذرية. تاريخياً لم يقدّم أي اتحاد دون هيمنة نسبية لمجموعة من الأعضاء، ودون اضطراب الأعضاء للتنازل عن مصلحتهم الخاصة. وهذا هو الواقع سواءً تشكّل الاتحاد على صعيد الأسرة أو الشركة أو القرية أو المدينة أو الدولة أو الإقليم.

وبالتالي فإنّ أرادت الدول الخليجية أن تسعى لإطلاق اتحاد مستدام وناجح، فعليها إعادة هيكلة مؤسسات مجلس التعاون. وبعد تفعيل الخطوات التي تسبق الاتحاد بطريقة صحيحة وشاملة، يمكنها رسم خطة اتحاد جديّة. وماذا بالنسبة لتفاصيل إعادة الهيكلة؟ ينبغي النظر في النماذج الناجحة، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي.

⁹ European Union Government. (2013). European Union. Retrieved February 12, 2013, from http://europa.eu/index_en.htm

2. يكلف الدستور الأوروبي المفوضية الأوروبية بتمثيل المصلحة الأوروبية الشاملة، وليس مجموعة مصالح متفرقة مثل المجلس الأعلى لمجلس التعاون.

3. يكلف الدستور الأوروبي المفوضية الأوروبية بمتابعة المعاهدات الأوروبية وبمنحها صلاحيات لتحقيق هذا الهدف، وعلى سبيل المثال فرض عقوبات أو رفع قضايا عند المحكمة الأوروبية.

يعتمد نظام تفعيل القرارات للاتحاد الأوروبي على جهود مشتركة بين الحكومة المركزية (المفوضية الأوروبية) والحكومات الوطنية. بعد صدور قانون مركزي، إن خالفه مواطن أوروبي، تخاسبه المفوضية عن طريق حكومته.¹⁰ وتمنع المفوضية عن التدخلات المباشرة؛ لأنها على رغم صلاحياتها الملحوظة، إلا أنها لا تتحكم بما يكفي من الموارد للقيام بالمهمة.

وتشكل هذه المؤسسات آلية لإدارة ومعالجة الخلافات اليومية التي تبرز بين الدول الأوروبية، ولضمان قدرتها على التعاون وليس مجرد التنسيق كالدول الخليجية. تميّز الاتحاد الأوروبي تاريخياً بصراع دائم بين فرنسا وألمانيا وأحياناً المملكة المتحدة منذ تأسيسه. ولم تشكل أية اتفاقية دون شعور أحد الأعضاء بأن الاتفاقية لا تخدم مصلحته على المدى القصير، ولكنه يلتزم بها لأنه يعلم بشيئين:

أولاً: هناك اتفاق تقليدي وغير مكتوب هو: أنه إن فرض على عضو التنازل عن مصلحته في اتفاقية محدّدة (ربما عن طريق المفوضية الأوروبية) فيتوجب تعويضه في اتفاقية مستقبلية إن لم يعوّض مسبقاً.

ثانياً: الكتلة هي بالأساس أقوى من الفرد؛ فيحصل العضو على مصالح غير مباشرة، لا تظهر بوضوح في نصوص وتفصيل الاتفاقية.

ولذا، نرى أن ألمانيا والمملكة المتحدة مؤلا سياسة الزراعة المشتركة الأوروبية، ودعماً للزراع الفرنسيين والإسبان والبرتغاليين لعقود وبشكل مكلف للغاية (بلغت كلفة السياسة 55 مليار يورو في 2011 الذي يساوي 42% من ميزانية الاتحاد الأوروبي)¹¹، وبطريقة تضرّ زراعتهم واقتصاداتهم. وإن ازننا مصالحهما بطريقة بدائية ودون بعد نظر، فربما لا تشارك ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في مفاوضات الملف النووي الإيراني (مثل الهند وباكستان). بل ويمكن لأوروبا أن تجد نفسها منغمسة وسط حرب جديدة للمرة المئة أو أكثر في آخر ألفي سنة.

الخاتمة والتوصيات

الاتحاد الخليجي مشروع طموح قد يفتح أبواباً سياسية واقتصادية غير مسبوقة للدول الخليجية. ولكن التخطيط للوحدة سيفشل دون استثناء إذا اعتمد المشروع على رسوخ مبدأ عدم تنازل الدول

¹¹ The Telegraph. (2011). "Q&A on the Common Agricultural Policy," Accessed on 5/3/14.

¹⁰ Grohs, S. (2012). Article 258/260 TFEU Infringement Procedures: The Commission Perspective in Environmental Cases. In M. Cremona, Compliance and the Enforcement of EU Law (pp. 57-73). Oxford: Oxford University Press.

الأعضاء عن مصالحها الخاصة في كل قرار. هذا مبدأ في الأحلام وغير واقعي؛ لأنّ في لغة نظرية الألعاب، الاتحاد هو مشروع تعاوني وليس مشروعاً تنسيقياً.

ويظهر التناقض الجذري في خطة الاتحاد حينما نرى المصارف المركزية تخطّط لعملة موحّدة، وفي نفس الوقت نرى الأجهزة الجمركية تعطل الشاحنات الخليجيّة عند حدودها، وتعاملها كشاحنات غير خليجية دون مبرر أمني، وبرغم تصريحات عديدة من اتحاد غرف التجارة معبّرة عن الخسائر الاقتصادية.¹² وأيضاً عندما نسمع عن الرغبة في سياسة خارجية خليجية موحّدة، وفي نفس الوقت لم تنجح الدول الخليجية إلى الآن في تثبيت تأشيرة سياحية موحّدة.¹³

يعود سبب هذه التناقضات لشعور كل كيان عضو – إن كانت وزارة أو إدارة أو هيئة – أنه يحق له التفاعل مع الخطط والمشاريع الخليجية وفق منظوره الخاص الذي يشتمل على اعتباراته قصيرة المدى فقط. وهذا هو طريق التفات وليس التكامل. ولذا، لا يتعامل المجتمع الدولي مع الدول الخليجية ككتلة اقتصادية، وما زالت كل دولة خليجية تعقد صفقات اقتصادية دولية ثنائية. وكذلك نشهد التفات اليوم حينما تخطّط بعض الدول الأعضاء لفرض رسوم على الشاحنات عند حدودها – في مشروع السوق المشتركة، لقد انتقلنا من مرحلة تقدّم بطيء إلى تراجع خطير ومقلق.

وينبغي على الحكومات الخليجية أن تتساءل عن هذه الفجوات الضخمة في مفهومها وتطبيقها

للتعاون والتكامل قبل الانغماس في مشروع الاتحاد. وإن دققت في مصدر هذه الصعوبات ستكتشف أنّ أول خطوة يجب عليها القيام بها لتجاوز هذه الصعوبات هي إعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية لمجلس التعاون، وبالتحديد معالجة غياب مؤسّسة مركزية خليجية تمثّل المصلحة الخليجية المشتركة، وتمييز بصلاحيات ملموسة؛ لفرض قرارات تنفيذية على الدول الأعضاء ومحاسبة من يخالفها. ويشكّل الاتحاد الأوروبي مصدراً غنياً من الخبرة والمعلومات عن آليات فعّالة في إدارة التعاون الدولي، منها القيام الناجح للمفوضية الأوروبية بدور تمثيل المصلحة الجماعيّة وتنفيذ القرارات المركزيّة.

Arab News. (2013). "Single GCC Visa Likely By Mid- 13
2014," Accessed on 5/3/14.

Arab News. (2014). "UAE Road Tax Will Push Up 12
Transport Costs," Accessed on 5/3/14.